الجلسة الرابعة عشرة

- التاريخ : الثلاثاء 15 محرم 1419 (12 ماي 1998)
- الرئاسة : السيد مصطفى عكاشة الخليفة الأول للرئيس.
- التوقيت : ساعتان وتسع عشرة دقيقة ابتداء من الساعة الثالثة بعد الزوال والدقيقة الثامنة.
- جدول الأعمال : مناقشة الأسئلة الشفوية.

* السيد رئيس الجلسة :

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الوزير،

السيدة والسادة المستشارين،

أيها الحضور الكريم،

بسم الله،

نفتتح جلستنا المخصصة للأسئلة الشفهية، وقبل الشروع في جدول الأعمال أعطي الكلمة للسيد الأمين لتلاوة فحوى المراسلات الواردة على الرئاسة. الكلمة للسيد الأمين، فليتفضل مشكورا.

* السيد الأمين :

شكرا للسيد الرئيس،

توصلت رئاسة المجلس برسالة من السيد الوزير الأول تتعلق بالأسباب الداعية إلى تأخير إيداع مشروع قانون المالية لسنة 98-99 لدى البرلمان.

كما توصلت رئاسة المجلس باعتذار السادة المستشارين الآتية أسماؤهم عن حضور هذه الجلسة، ويتعلق الأمر بالسيد أحمد اجغيري - السيد عبد اللطيف أبدوح - السيد الفلاحي محمد، السيد البرقوقي حميد.

وبلغ عدد الأسئلة الشفهية التي توصل بها مجلس المستشارين من تاريخ 23 أبريل 98، 81 سؤالا شفويا و12 سؤالا كتابيا موزعة حسب القطاعات الحكومية كما يلي :

- عدد الأسئلة الموجهة إلى السيد الوزير الأول المحترم 14 سؤالا شفويا، سؤال كتابي واحد، وتم سحب سؤال شفوي واحد.

- وبلغ عدد الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير الدولة وزير الشؤون الخارجية والتعاون المحترم سؤال شفوي واحد.

- عدد الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير الدولة في الداخلية المحترم 7 أسئلة شفوية، وسؤال كتابي واحد.

- عدد الأسئلة الموجهة إلى السيد الوزير المكلف بإعداد التراب الوطني والبيئة والتعمير والإسكان المحترم 3 أسئلة شفوية.

- عدد الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير الاقتصاد والمالية المحترم 6 أسئلة شفوية.

- عدد الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري المحترم 18 سؤالا شفويا، وتم سحب سؤال شفوي واحد.

- عدد الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير الصناعة والتجارة والصناعة التقليدية المحترم 5 أسئلة شفوية وتم تحويل سؤال شفوي إلى سؤال كتابي.

- عدد الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير التنمية الاجتماعية والتضامن والتشغيل والتكوين المهني، الناطق الرسمي باسم الحكومة المحترم، سؤال شفوي واحد، سؤال كتابي واحد.

- عدد الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير التجهيز المحترم 5 أسئلة شفوية 5 أسئلة كتابية.

- عدد الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير النقل والملاحة التجارية المحترم سؤالان شفويان.

- عدد الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير الطاقة والمعادن المحترم سؤال شفوي واحد.

- عدد الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير التربية الوطنية المحترم 6 أسئلة شفوية وسؤال كتابي واحد.

- عدد الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير التعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي المحترم سؤال شفوي واحد.

- عدد الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير الشؤون الثقافية المحترم سؤال كتابي وواحد شفوي.

- عدد الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير الصحة المحترم سؤال شفوي واحد.

- عدد الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير الشبيبة والرياضة المحترم سؤال شفوي واحد، وسؤال كتابي واحد.

- عدد الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير الاتصال المحترم سؤالان شفويان.

- عدد الأسئلة الموجهة إلى السيد عدد الأسئلة الموجهة إلى السيد الوزير المنتدب لدى وزير الفلاحة التنمية القروية المكلف بالصيد البحري المحترم، سؤالان شفويان.

- عدد الأسئلة الموجهة إلى السيد كاتب الدولة لدى الوزير الأول المكلف بالبريد والتقنيات الإعلامية المحترم سؤال شفوي واحد.

- عدد الأسئلة الموجهة إلى السيد كاتب الدولة لدى وزير التنمية الاجتماعية والتضامن والتشغيل والتكوين المهني المكلف بالتضامن والعمل الإنساني المحترم سؤال شفوي واحد شكرا السيد الرئيس.

✱ السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الأمين،

✱ السيد المستشار :

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

باسم فريق الاتحاد الدستوري، أتدخل للاستفسار عن سر تأجيل الحكومة للقانون المالي، علما منا بأن وزير المالية والاقتصاد، لما كان في المعارضة كان يسجل على الحكومات المتعاقبة بأخيرها للقانون المالي، فهل كانت المعارضة - السيد الرئيس - آنذاك تقول... فلذا نطالب بالحاح تقديم مشروع القانون المالي في آجاله القانونية، حتى يتسنى لنا دراسته بكل أمانة، هذه الأمانة التي أوكلت لنا من طرف ناخبينا وكافة المواطنين.

لذا، نطالب بتعجيل إحضار القانون المالي إلى مجلس النواب ومجلس المستشارين وشكراً.

✱ السيد الرئيس :

شكرا للسيد المستشار، قبل أن أطلب من السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان أني يجيب عن هذا السؤال أريد أن أخبر المجلس بأن الرئاسة توصلت برسالة من عند السيد المستشار، رئيس فريق الحركة الشعبية للأصالة المغربية والعدالة الاجتماعية، السيد محمد الجوهري، وذلك طبقا للمقتضيات المادة 128 من القانون الداخلي، يطلب فيها أن يتدخل في هذه الجلسة.

ولهذا، أعطيه الكلمة قبل أن أطلب من السيد الوزير التدخل في هذا الموضوع، فليتفضل.

✱ السيد المستشار محمد الجوهري :

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

السادة المستشارين المحترمين،

طبقا للمادة 128 من النظام الداخلي، أتدخل في نطاق المسائل الطارئة لمجلس المستشارين، وهذا الموضوع أملى موقفا، توصل مجلس المستشارين برسالة من السيد الوزير الأول يقول فيها بأنه لم يتمكن، بأن الحكومة لم تتمكن من إيداع ووضع مشروع القانون المالي في البرلمان في الآجال القانونية.

نسجل أولا هذا التأخير، كما سجله أيضا السيد الوزير الأول وننبه إلى أن المسألة لا تتعلق فقط بتأخير أو التأخر في إيداع القانون المالي بالبرلمان، ولكن أيضا عدم تنفيذ الامتثال للتعليمات الملكية السامية والرغبة الملكية السامية التي عبر عنها جلالته عند تعيين الحكومة وعند ترأسه لأول مجلس وزاري، عندما أشار حفظه الله إلى أن الحكومة الآن هاهي عينت تعيينا ملكيا وتنتظر التنصيب البرلماني، وبمجرد تنصيبها تنصيبا برلمانيا، يجب أن تعجل بإيداع مشروع القانون التنظيمي للمالية، ومشروع القانون التنظيمي للمجلس الدستوري ومشروع قانون المالية للسنة المقبلة.

وبطبيعة الحال كلنا يعلم أنه قد مضى حوالي أكثر من 60 يوما على هذا التعيين وهذا الأجل يظهر أنه لم يكن موضوع الاحترام، وأكيد أن الرسالة أي رسالة السيد الوزير الأول نقدرها، وهي ملفتة للاعتبار الذي يجب أن يعطى للبرلمان لكن. هذه الرسالة بقراءتها لايفوتنا أن نلاحظ هاهي الرسالة موجهة للسيد رئيس مجلس المستشارين، ولكن محتواها فيه شيء، فيه أمور لابد أن نبدي ملاحظتنا لكل قراءة سياسية أو لكل قراءة أخرى فجاء من بين ماجاء فيها : كما أن التصويت على البرنامج الذي تقدمت به أمام كلا المجلسين لم يتم أمام مجلسكم الموقر إلا يوم الإثنين 27 أبريل 1998 وبرسالة موجهة إلى مجلس المستشارين، ونحن لم نصوت حيث لا يعطينا الدستور حق التصويت لا على التصريح الحكومي ولا على البرنامج الحكومي. كما أن هذا التصويت لم يقع يوم الإثنين وأعتقد أن هذه مسألة فيها نوع من الخطأ المادي الذي قد يتسرب في المراسلات ويتسرب لبعض الأعمال الغير المتقونة.

وتوجد مسألة أخرى لابد أن نستنتجها وهو التعامل مع مجلس المستشارين فنحن نسجل أن هذه الرسالة موجهة إلى مجلس النواب، لاغير فقط وهي مسجلة بمجلس النواب بتاريخ 6 ماي 1998 نحن نريد كمجلس للمستشارين أن يقع التعامل معنا بنفس الدرجة ونفس الكيفية ونفس الأسلوب ونفس الطريقة، لأن الدستور لايعطي ولايضع أي تمييز أو أسلوب أوترتيب لمجلسي البرلمان مجلس النواب ومجلس المستشارين وعلى كل حال فلابد من طلب الكلمة في نطاق الفصل 128 من النظام الداخلي لإثارة هذه النقط والآن نلتمس إيضاحات أكثر في هذا المجال، وشكراً.

✱ السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار، الكلمة الآن للسيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان.

* السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان :

السيد الرئيس،

السيدات المستشارات،

السادة المستشارين المحترمين،

ولو أن هذا الموضوع لم يكن مبرمجا في إطار هذه الجلسة ولكن احتراماً للسادة النواب الدين قدموا، للسادة المستشارين وهم بدورهم تقدموا به من الناحية القانونية وكلنا نواب بحيث أن النيابة ليست بالمفهوم الشكلي فالنائب هو الذي ينوب عمن انتخبوه ليمثلهم سواء أمام مجلس النواب أو أمام مجلس المستشارين وإذن فلا يجب أن نرتبط بهاته الشكليات ولنرجع إلى الموضوع - وأعتقد بأن الموضوع المطروح لا يقتصر فقط على رد فعل، ويمكن أن يصدر من السادة المستشارين أو من السادة النواب على أنه ربما أن السيد وزير المالية عندما كان نائبا كان دائما يلاحظ على الحكومات في كونها لا تقدم قانون المالية في الوقت وفي التاريخ المنصوص عليه في القانون الداخلي، ولن يكون هذا هو الوازع أو الباعث لطرح مثل هاته التساؤلات، لأن هذا حق في أن يتساءل البرلمان بمجلسيه عن هذا السبب، والحكومة كذلك ملزمة بأن تعطي إيضاحات وسبق للسيد الوزير الأول أن بعث برسالة توضيحية إلى المجلسين، لكن بما أن هناك إصرار على وضع هذا التساؤل، فيجب هنا كذلك السادة المستشارين، وبما أن الرأي العام يتابع هاته الجلسات، فيجب علينا أن نشرح ما هو السبب القانوني والموضوعي الذي أدى بالحكومة بأن لا تتقدم بمشروع قانون المالية في وقته.

1 - نحن ندرك بأن هذه السنة هي سنة استثنائية بالنسبة للإستحقاقات التي عرفتها بلادنا، فأنتم تعرفون بأن البرلمان يفتتح دورته في الأسبوع الثاني من شهر أكتوبر في حين أنه وقع تأخير، لم يفتتح البرلمان إلا في شهر 12 هذه الأولى.

النقطة الثانية : وهي أن الحكومة لم يقع تعيينها إلا في 14 مارس، ثم أن الحكومة لكي تستكمل من الناحية القانونية الثقة التي يجب أن تحصل عليها من طرف مجلس النواب، كان عليها أن تتقدم ببرنامجها وهذا لم يتم إلا في نهاية أبريل، يعني لم يفصل بين الحصول على الثقة وحلول التاريخ لوضع القانون المالي إلا ستة أيام هذه نقطة.

نقطة أخرى، وهي أن القانون المالي يجب أن يكون له وعاء وإطار قانوني لكي يقدم أمام البرلمان، وهذا القانون هو قانون تنظيمي للمالية، فالقانون التنظيمي للمالية كان لا بد أن يسبق وأن يقدم أمام البرلمان وبعدها أي عندما تقع المصادقة عليه، عند ذلك تضع الحكومة مشروع القانون المالي المطابق للقانون التنظيمي للمالية، فالقانون التنظيمي للمالية يكون بأمر من صاحب الجلالة، ويطلب من الحكومة أن تقوم بتحضيره وبالفعل لم يكن بالإمكان أن نعد وأن نشرع في إعداد هذا القانون إلا بعد أن تنال كذلك ثقة مجلس النواب، وأن تقع مناقشات البرنامج الحكومي أمام المجلسين.

وإذن، فلا يمكننا أن نقول للحكومة وأعتقد بأن السيد النائب لم يكن من المناسب له أن يستعمل كلمة عدم الامتثال لتعليمات صاحب الجلالة، هذا كلام غير مقبول، لأننا كلنا نمتثل لتعليمات صاحب الجلالة، وصاحب الجلالة إنما أعطانا هاته التعليمات، وقمنا بتنفيذها، اليوم في مجلس الحكومة وقعت دراسة معمقة لمشروع القانون التنظيمي للمالية وتعرفون بأنه لا يمكن أن يقدم إلى البرلمان إلا بعد أن يمر أمام المجلس الوزاري، وإذن فلا بد من احترام الدستور ومن أجل القيام بهاته المسطرة كماترون فإن هناك إكراهات مادية وقانونية حالت دون أن نقدم ما نريد تقديمه سواء ما يتعلق بالقانون التنظيمي أوقانون المالية في هذا الوقت أي من الناحية الموضوعية وأنتم تعرفون بأن القانون المالي هو المشروع الأول الذي تنعكس فيه اختيارات أية حكومة، وإذن، فلا يمكننا أن نقدم مشروعا ماليا حضر فقط من طرف المصالح الإدارية بكيفية تقنية، وهذا لا يعكس أية اختيارات للحكومة، فالحكومة لم يقع المصادقة على برنامجها إلا في نهاية أبريل وإذن فلا بد من الضروري أن نأخذ الوقت من أجل أن يكون مشروع القانون المالية ترجمة للبرنامج الحكومي.

كذلك وللملاحظات الجدية التي استمعنا إليها سواء أمام مجلسكم الموقر أو أمام مجلس النواب، فنحن كنا نسجل جميع ما كان يقال، ولا بد من احترام إرادة المنتخبين، فإن كان لابد من أن نأخذ الوقت وأن يأتي بمشروع متكامل يعكس الاختيارات التي تقدمت بها الحكومة على لسان السيد الوزير الأول أمامكم وهذا بالطبع في مصلحة لنا جميعا لأن الهدف ليس هو فقط تقديم وثيقة جامدة، ولكن المهم هو أن نقدم وثيقة لها بعد اقتصادي، وبعد اجتماعي وتعكس بالفعل التغيير الذي تنشده الحكومة، والذي تنشده الغالبية الساحقة من السادة المستشارين والسادة النواب وجميع أفراد الشعب المغربي.

فإذن، أعتقد بأن الأمر بتحضير عمل معقلن وجدي ويتجاوب مع ما ينتظره منا شعبنا وما ينتظره منا صاحب الجلالة الذي كلفنا بمهام لا بد أن نكون محل ثقة ولا بد أن نكون في مستواها، وأعتقد بأن هذا التوضيح كان لا بد منه حتى يتعرف السادة النواب بأن هذا التقصير ليس من طرف الحكومة فقط ولكن احتراما للعمل الجدي الذي يريدون تقديمه إلى البرلمان بغرفتيه.

وشكرا السيد الرئيس والسادة المستشارين المحترمين.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، السيد المستشار لا شك أن الرئاسة ليست مستعدة لفتح نقاش في هذا الموضوع وقد توصلت الرئاسة برسالة تطلبون فيها تفسيركم لتتدخلوا في الموضوع الذي نحن بصدده ولكن ليس هناك نقاش في هذا الموضوع وقد قبلت الحكومة أن تجيب فتفضلت بالإجابة، ولهذا فالجلسة مخصصة للأسئلة الشفوية، فلا بد أن ندخل في الموضوع وأن نطبق جدول الأعمال الذي هو بين أيدينا.

نقطة نظام، تفضل.

* السيد المستشار :

النص الذي اعتمدته -السيد الرئيس- لا ينص على جواب الحكومة، لأن الجواب يعطي التعقيب على النص ويعطيني الحق في إحاطة المجلس علما بقضية طارئة وبما أن السيد الوزير قد تناول الكلام مطولا وأجاب، فهناك بعض المغالطات وبعض الأمور التي يجب أن أوضحها السيد الرئيس، إذا تفضلتم.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار نقطة نظام للسيد المستشار،

* السيد المستشار :

الحكومة السيد الرئيس عندها، الوزير الأول وهناك الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان وإذن فلا يمكن لمستشار أن يجيب مستشارا وأنا قد تكلمت مع السيد الرئيس بكل أدب في نطاق القانون فهل تسمحون لي بمتابعة النقاش أو لا السيد الرئيس؟

* السيد رئيس الجلسة :

السيد المستشار، للرئاسة الحق في أن تعطيك الحق لتجيب على نقطة نظام وما دام السيد المستشار طلب نقطة نظام فلا بد أن أعطيه نقطة نظام قبل التدخل إذا كان هناك تدخل.

* السيد المستشار :

شكرا،

* السيد المستشار أحمد القادري :

السادة المستشارين المحترمين،

المستشارات المحترمات،

السيد الرئيس،

نحن نتدخل في إطار نقطة نظام والكل هنا له الحق في أن تمنحه ليس في إطار الفصل 128، لأن الفصل 128 يتكلم عن طلب إحاطة المجلس بقضية طارئة أما السيد الرئيس المحترم أعطى الكلمة في إطار الحوار والحق في استعمال 128 الذي لا يتعلق بمناقشة التصريح الحكومي أو رسالة حكومية، ولكن في إثارته لأن أسباب نزول هذا الفصل 128 السيد الرئيس هو الذي كان يترأس لجنة النظام الداخلي للمجلس وهي إحاطة المجلس علما بقضية طارئة بكذا، أما أن نناقش الفصل 128 ونناقش رسالة الوزير الأول والتي لا يمكن أن تناقش طبقا للتقاليد البرلمانية لأن التصريح الحكومي هو الذي يناقش إذا ماطلبت الحكومة هذه المناقشة ومع ذلك فالسيد الرئيس تصورتم الحوار وأعطيتم الحق للحكومة في أن توضح هذه النقطة، ونحن معكم في أنها نقطة نظام ثانية التي أراد أن يتدخل بها السيد رئيس الفريق المحترم الذي نحترمه ونكن له جميع الاحترام في إطار ماذا؟ إنه لم يبق في إطار فصل 128 بل أصبحت في إطار نقطة نظام وعلى أن نقطة نظام كما هو معروف في النظام الداخلي هي التنبيهات والرجوع إلى جدول الأعمال وتطبيق جدول أعماله وهذه هي الروح التي أشرتم إليها السيد الرئيس في هذا الموضوع ولهذا فنحن لن نجيب، ولن نتاح لنا الفرصة بعد بل أنه لم تفتح لنا مناقشة حول التصريح الحكومي لا في محتواه ولا مضمونه كما أنه ليست هناك أية سلطة تعطينا الحق في أن تناقش رسالة السيد الوزير الأول في غيابه أوفي غياب الحكومة.

لهذا، السيد الرئيس، نحن نطلب من الرئاسة أن تحترم وتطبق القانون، لأن نقطة نظام إذا كانت تتعلق بالمسطرة، فنحن نلتمس منكم أن هذه الجلسة هي جلسة دستورية وجلسة الأسئلة الشفهية وإن طلبت الإحاطة واستتعمل في غير محله، وإن نقطة النظام الثانية للتعقيب على الحكومة وتعطينا الحق كأغلبية لنفتح الأبصار إلا أنها لانتهرب من الحوار، لأنه عندنا وسائل كثيرة والذي نريد أن نشير إليه فقط هو أننا نطلب من الرئاسة ومن كل مسؤول أن يوجدوا لنا التواريخ التي وضعت فيها التصريحات... يعني القوانين المالية للحكومات التي كانت فيها الأغلبية التي هي الآن أصبحت معارضة ويسلموا لنا تلك التصريحات.

ولهذا، فنحن لا نتخوف من النقاش، ولكن نتمسك بالقانون، لأنه لايمكن لنا أن نرجع للتواريخ التي لم تكن في السنوات الماضية لاانتقالية وليس فيها تغيير، وكانت الحكومة تضع القوانين المالية متأخرة بشهر وبشهر ونصف وتتمدد الدورة لمناقشة القوانين المالية.

ولهذا فنحن لا نتخوف من الحوار، ولكن نلتمس منكم احترام النظام الداخلي وأن لا يفتحوا المناقشة في غيبة الحكومة وغيبة الوزير الأول، إذ في ذلك رسالة إخبارية، وشكرا.

* السيد رئيس الجلسة :

لا بد أن نبدأ النقط المدرجة في جدول الأعمال المتعلقة بالأسئلة الشفوية نطلب من السيد الجواهري أن نضيع الوقت على السادة المستشارين، وكلكم تعلمون أن البث المباشر يبتدئ في الساعة الثالثة وينتهي في الساعة السادسة ولهذا فلا تحرموا السادة المستشارين من هذه الفرصة للتعبير عن آرائهم وشرح أسئلتهم ومناقشتهم للنقط المدرجة في جدول الأعمال.

نقطة نظام للسيد ابريكة الزروالي وهي آخر نقطة نظام، إن شاء الله.

* السيد المستشار ابريكة الزروالي :

شكرا السيد الرئيس

أتدخل في إطار نقطة نظام لأن الرسالة التي أتت من عند السيد الوزير الأول، وقدمتم بأنها جاءت تلك الرسالة، وحبذا لو قرأتم علينا

الرسالة ونعرف على الأقل ماقالته، ولو كنتم قرأتم علينا الرسالة سنعرف فحواها ويمكن لنا أن نقبله، لذلك فالصفة التي أعطيتمونا لرسالة الوزير الأول، لم نفهم منها شيئا، ولهذا جاءت هذه كالمذكرة، ونريد أيضا أن نسجل التأخير الذي سببته الحكومة وتتحمل مسؤوليتها، ونريد أن نسجل أيضا ماجاء على لسان بعض السادة المستشارين بأن هذه الحكومة هي تسير على نفس النمط التي كانت تسير عليه الحكومات الأخرى من حيث التأخير، وإذن، مالجديد في هذه الحكومة الجديدة؟ هذا ما نريد قوله. وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار، نقطة نظام، تفضل

* المستشار السيد محمد الجوهري :

السيد الرئيس

نقطة نظام تتعلق بتسيير الجلسة، فتفسير وتحريف بعض وليس بتحريف مقصود بعض مقتضيات النظام الداخلي وليس هذا مجاله من أجل الحوار، فنحن نقوم بدورنا في مراقبة الحكومة، وليس من حق أحد أن يسكتنا، وفي الدول الديمقراطية صوت المعارضة هو الذي يسمع.

السيد الرئيس،

فأنا لو لم يجب السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان على إثارة الانتباه على النقطة التي أثرتها، ما اغتررت إلى الجواب، لأنه وجه لي كلاما، ثم تذرع بشيء غير صحيح، وقال بأن كلامكم هو رد فعل لما كان يذكره السيد وزير المالية والاقتصاد سابقا كرئيس فريق وكمعارض في ذلك الوقت، بالعكس إن موقفنا هو موقف مراقبة الحكومة بكل دقائقها في سيرها ونحن نراقبها بأدب وخلق، ولم أحتج على السيد الوزير الأول بل قلت بأن رسالته مسجلة وموقف جميل، وقلت سجلت ولم أقل أحتج ولا أي شيء آخر، ولذلك، فيجب عليكم أن تسمعوا كلام المعارضة إن أردتم فعلا أن تكونوا حكومة ديمقراطية وحكومة التغيير وحكومة كذا...

نحن معكم في كل توجه ديمقراطي، ولسنا معكم في أي شيء آخر، يدفعنا إلى إسكاتنا، ولا إسكات المعارضة، وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار، نقطة نظام، تفضل.

* السيد المستشار :

أولا اسمحوا لي السيد الرئيس أن أوجه إلى المكتب لأن هذه الرسالة كان من اللازم أن تعطى لنا قبل ما يدخل كل فريق حتى يتمكن من مناقشتها ويحدد موقفه منها. هذا أولا، هل هو ناتج عن مكتب المجلس أو ناتج عن الحكومة هذه الرسالة ما هو تاريخ إرسالها؟ أو لمن هي موجهة؟ أو متى وصلت لكم؟ ولماذا لم يعد كل فريق توصل بها ويحدد موقفه منها ودرسها؟ وتفادي كثير من النقاش والقيل والقال. وشكرا.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار،

لا شك أن الرسالة وجهت إلى جميع رؤساء الفرق التابعين لمستشارين، هذا ماتقرر على صعيد المكتب.

نقطة نظام.

* المستشار السيد سعيد التادلاوي :

إن الذي حصل -السيد الرئيس- هو أنني لم أكن أتوقع التدخل، ولكن لما أشرتم إلى رؤساء الفرق، أقول لكم -السيد الرئيس- إن هذه الرسالة لم نتوصل بها اليوم كفريق، مع العلم أننا نجتمع كل صباح يوم الثلاثاء كفريق، وإن كل رسالة هادفة لها مواقف سياسية إلا وتكون مقننة وكان بود مكتب الرئاسة أن تبعثها لنا، وبالخصوص أنها لما اطلعت عليها وجدتها مسجلة بتاريخ 6 ماي واليوم 6 ماي لدينا، السيد الرئيس، هنا رسالة موجهة إلى مجلس المستشارين إلى السيد رئيس المجلس المستشارين.

الرباط في 6 ماي.

السيد الرئيس، إننا لم نتوصل بها، ولهذا، تعذر علينا عرضها على فرقنا، وشكرا السيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

السيد المستشار

هذه الرسالة متداولة بين الإخوان بل أنها متواجدة في القاعة، ومعنى هذا أن مكتب المجلس قد وجهها إلى الفرق البرلمانية. ولهذا، فشكرا للجميع، ونشرع في تطبيق جدول الأعمال الذي بين أيدينا. والمتعلق بالأسئلة الآتية، وأخبر المجلس الموقر أنه نظرا لوحدة الموضوع بالنسبة للأسئلة الثلاثة الأولى سيتم تقديمها دفعة واحدة، على أن يتولى السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري الإجابة عنها، وأعطي الكلمة للسيد المستشار رحو الهيلع، فليتفضل.

* المستشار السيد رحو الهيلع :

السيد الرئيس

السادة الوزراء

السيدات والسادة المستشارون

قد يكتسي إنتاج الحبوب أهمية خاصة في القطاع الفلاحي، ومع حلول موسم الحصاد، فإن الذي يستقطب اهتمام الفلاح هو أثمنة بيع محصولهم الزراعي في هذه السنة، ولاسيما وأن جلهم يعاني من وطأة

الديون المتراكمة عليهم، لذا، نتساءل -السيد الوزير- مع هؤلاء الفلاحين، عما إذا كانت الحكومة ستتدخل لحمايتهم، وذلك بتحديد وضمان سعر أدنى لبيع هذه الحبوب؟ أم أن هناك... ثم أن الحكومة ستترك الأمور تجري حسب مقتضيات السوق، أي العرض والطلب، الشيء الذي سيشكل لا محالة خطرا على مردوديتهم، خاصة وأن التعاونيات الفلاحية «ليسكام»، التي تعتمد الحكومة عليها للتدخل ولضمان السعر المحدد، أصبحت هذه التعاونيات عاجزة عن القيام بدورها في شراء وتسويق الحبوب، وهي بدورها تنتظر التدخل لإيجاد الحلول لمشاكلها؟ وشكراً.

✱ السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار، الكلمة الآن لأحد السادة المستشارين سعيد التدلاوي، المهدي الطنجي، أحمد أولعيد، ونجم أباعقيل. عن فريق الديمقراطي والعمل.

✱ السيد المستشار :

السيد الرئيس

السادة الوزراء

السيدة والسادة المستشارين

باسم الفريق الديمقراطي والعمل أتقدم بالسؤال الآتي إلى السيد وزير الفلاحة.

إنكم -السيد الوزير- على بينة بانطلاق عملية الحصاد في كثير من الأقاليم المغربية، وهناك تفاؤل كبير لضمان نسبة لا بأس بها من المحصول العام لهذه السنة، كما أن الحكومة التزمت بتحديد ثمن القنطار الواحد بـ 250 درهم، إلا أننا نتساؤل -السيد الوزير- عن الإجراءات التي قامت بها وزارتكم لتمكين الفلاحين من بيع منتوجهم من الحبوب في أحسن الظروف وبالثمن المحدد الآنف الذكر؟ وإذا كان الأمر كذلك، فماهي كمية الحبوب التي تم اقتناؤها لحد الآن من قبل التعاونيات الفلاحية أو عن طريق الأشخاص المرخص لهم بذلك.

وشكرا السيد الرئيس

✱ السيد رئيس الجلسة :

شكرا، الكلمة الآن لأحد السادة المستشارين الصوالحي بوزكري - عمر محب ومحد طلحة عن فريق الحركة الشعبية والأصالة المغربية والعدالة الاجتماعية. تفضل.

✱ السيد المستشار :

السيد الرئيس

السادة الوزراء

السيدة المستشارة والسادة المستشارين

تعلمون أن السنة الفلاحية الحالية هي سنة متواضعة ومتوسطة إن لم نقل دون ذلك، ورغم كون تواضعها فإن المحصول الزراعي الذي حصل عليه المنتوج يتداول في السوق بعد السوق الداخلي، وبعد أن انتهت عملية الحصاد بالنسبة لجزء كبير من الوطن، بل أنه يتداول بأثمان هزيلة لأن هناك استحواذ على السوق الداخلي من طرف الوسطاء والمضاربين في غياب آليات التدخل المعتادة والتي هي التعاونيات الفلاحية، هذا الثمن المتداول لا يرقى إلى التسعيرة البيانية-أو المرجعية التي أشارت إليها الحكومة في قرارتها السابقة.

واستحواذ على السوق من طرف المضاربين والوسطاء يستغلون كما قلت غياب التعاونيات الفلاحية التي تفتقر إلى حد الساعة إلى إمكانيات التدخل وتتبنى موقف المتفرج على حساب المنتوب،... أي على حساب الفلاح الذي هو في حاجة إلى بيع منتوجه بثمن معقول فمن أجل ذلك نسائل السيد الوزير حول التدابير العملية التي تعتزم الحكومة اتخاذها لتسويق الحبوب وتخزينها من طرف التعاونيات التي تعتبر بعد إعادة هيكلتها ملكا للفلاح وأداة فاعلة لحماية إنتاجه.

وشكراً

✱ السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار، الكلمة الآن للسيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري، فليتفضل

✱ السيد الحبيب المالكي وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري :

شكرا السيد الرئيس

بسم الله الرحمان الرحيم

السيدات... والسادة المستشارين

✱ السيد رئيس الجلسة :

فيه سؤال ثالث، تفضل. الكلمة ل....

✱ السيد المستشار :

إسمح لي السيد الرئيس، فيه سؤال مسجل ولم يطرح،

✱ السيد رئيس الجلسة :

نحن في إطار الأسئلة الآنية، السيد المستشار لك السؤال ولكن انتظر، سيكون فيما بعد - إذ هو مسجل...

✱ السيد المستشار :

سبق لنا أن أخبرنا بأن هناك سؤال، ولكن إذا لم يكن عندكم في اللائحة، فسنستفسر عنه المكتب وما طرأ على هذه القضية.

✱ السيد رئيس الجلسة :

الكلمة للسيد الوزير

* السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري :

شكرا السيد الرئيس

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس

السيدة والسادة المستشارين

في البداية أريد أن أشكر السادة النواب... آه، السادة المستشارين عفوا - على اهتمامهم بالموسم الفلاحي الحالي ومن خلال ذلك اهتمامهم بمشاكل عالمنا القروي، وأريد أن أؤكد بأن الحكومة الجديدة بادرت منذ 25 مارس في أول اجتماع للمجلس الحكومي باتخاذ مجموعة من الإجراءات، تستهدف -تنظيم- سوق الحبوب وكذلك تستهدف - تنظيم تسويق المنتوج الفلاحي للموسم الحالي. ففي هذا السياق ترى حكومة صاحب الجلالة، وانطلاقا من تقديرها للمنتوج الفلاحي الحالي الذي نعتبره متوسطا، بحوالي 62 مليون قنطار لو قد اتخذت مجموعة من الإجراءات تهم أساسا التسويق والخزن والاستيراد ونقل الحبوب، ومن ضمن هذه الإجراءات الأساسية كما في علم السادة المستشارين هو تحديد ثمن الشراء عند الإنتاج في حدود 250 درهم للقنطار، وهذا بطبيعة الحال هو ثمن مرجعي، قياسي، لم يمنع نهائيا أن يباع القنطار أقل من 250درهم أو أكثر من 250 درهم، حسب الجودة، بالإضافة إلى هذا الإجراء المهم والذي هو أساسي هناك مجموعة من الإجراءات تهم منحة الخزن قدرها درهمين عن كل نصف شهر لفائدة التعاونيات وتجار الحبوب، وذلك بداية من هذا التاريخ إلى نهاية شهر غشت من السنة الحالية وفي هذا الصدد نرى أنها كذلك ضمان لتسويق الكميات الموضوعة رهن إشارة مكتب الحبوب بالثمن المشار إليه وهذا إجراء كذلك مواكب، ومهم جدا مع الزيادة في الهامش التي هي محددة في 8,8 دراهم - لكل قنطار، وفي النهاية تتحمل الدولة المصاريف الناتجة عن نقل القمح الطري الموضوع رهن إشارة مكت الحبوب من المخازن إلى المطاحن. فما هو المقصود من هذه الإجراءات. أود أن أذكر إذا سمحتم السيد الرئيس أن من الأهداف الأساسية التي تستهدف الحكومة من خلالها تطبيق هذه الإجراءات.

1) المحافظة على دخل المنتجين. وهذا جانب مهم جدا وأعتقد أنه لا نزاع فيه بيننا كحكومة وكمستشار.

والهدف الثاني، والذي أشار إليها بعض السادة النواب والذي هو بدون شك سنرجع له في جلسات مقبلة، هو دعم التعاونيات، حتى تواصل مجهودها في إطار ما نسميه جميعا بإعادة هيكلتها حتى يمكن لها أن تقوم بدور مهم جدا. نحن نعرف بأن الوضع الصحي لهذه التعاونيات لايرضى أحدا، والوزارة الآن منكبة مع المعنيين بالأمر ومع المسؤولين على التعاونيات لتشخيص المرض التي تنحز جسد هذا القطاع الذي يقوم بدور مهم جدا خاصة في ظروف حساسة مثل الظروف التي نعيشها الآن، وبدون شك سأعطي للسادة المستشارين بتنسيق مع المعنيين بالأمر بطبيعة الحال فإن الهدف الأخير والذي هو أساسي وهو أن الحكومة عازمة على استقرار الأسعار كالدقيق الحر وأنه لم يعرف أي زيادة، وكذلك الحفاظ على استقرار أثمان بيع مختلف أنواع الخبز ومشتقاته.

الجانب الأخير الذي يثير انتباه السادة المستشارين والذي هو بدون شك فيه إلى حد ما نوع من الغموض، وهو نظام الحماية الجمركية التي حاولت الحكومة الحالية منذ 19 مارس الأخير تطبيقها لسبب بسيط. هو محاربة المضاربة، وبمعنى آخر، تجنب تكوين مخزون من القمح الطري المستورد والذي من شأنه أن يعرقل عملية تسويق المنتوج الوطني.

هذه باختصار بعض العناصر الإخبارية، وكذلك التصحيحية، حتى يكون السادة المستشارين على علم بالأشياء التي تنوي الحكومة الآن وهي في طريق تطبيقها. وشكرا لكم.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الوزير، هناك تعقيب من طرف السادة المستشارين، تفضل السيد سعيد التدلاوي.

* السيد المستشار سعيد التدلاوي :

شكرا السيد الرئيس

السادة الوزراء

سيدي الوزير

في جوابكم تكلمتم على تنظيم سوق الحبوب، وكذلك على تنظيم تسويق المنتوج الفلاحي، وتنظيم الخزن، وتحديد ثمن الشراء في 250 درهم وثمن مرجعي أو قياسي حسب الجودة، هذا كلامكم السيد الوزير.

فعلى إثر الجودة -السيد الوزير- من الذي يحدد الجودة؟ لأنه كيف يعقل -السيد الوزير- أن الذي يتسوق الحبوب هو طرف وحكم في آن واحد، ذلك أنه لما يشتري من عند الفلاح، يشتري منه، هو الذي يحدد تلك الجودة، وبالتالي هو الذي يحدد الثمن؟ ولهذا، فلكي أقول لكم -السيد الوزير على أن 250 درهم لانرى فيها أي ضمانة للفلاح وتحويلها هذه الإجراءات.

ثم تكلمتم على منحة الخزن -السيد الوزير- إلى نهاية شهر غشت، مع العلم أنه دائما كانت إلى نهاية شهر سبتمبر، لذا نريد جوابا -السيد الوزير- في هذا الشأن.

وتكلمتم على منحة الخزن من المخازن إلى المطاحن هذا شيء جميل -السيد الوزير- ونشجعكم عليه، فما بالكم -السيد الوزير-

السيد الذي عنده فرن في الحسيمة، ويشتري الدقيق في مدينة فاس، لأن الحسيمة ليس بها مطاحن مثلا، ويأخذه ويبيعه بثمن الذي يبيعه به صاحب الفرن بمدينة فاس، فهل له منحة كذلك؟

وتكلمتم على تشخيص قطاعات التعاونيات، وهذا هو أهم -السيد الوزير- لأن قطاع التعاونيات إذا لم يتدخلوا في تلك القطاعات، كما جرت العادة -السيد الوزير-، فإنهم كانوا في السابق ينفعون الفلاح، وليكن في علم السيد الوزير، إن الفلاح الذي خصص له مبلغ 250درهم سوف لاتصل إليه لأن هناك وسيطا، بين الفلاح وبين المتدخل الرسمي أوالتعاونيات، والذي يشتري ويحدد الجودة، وسوف لن يتوصل مع الفلاح وحتى 220 فرنك، لأن الفلاح الصغير، -السيد الوزير- الذي عنده هكتارين ومنتوجه هو 14 قنطارا، لم يحمله 260 و270 و100 كلم ثم يذهب ليتدخل عند التعاونية أو عند البائع الرسمي المعترف به.

تكلمتم كذلك على إرساء الحماية الجمركية، وأنا أتأسف السيد الوزير لأن تقدمنا بسؤال، وهو أقدم سؤال في غرفة المستشارين فيما يخص قضية الحماية الجمركية للسيد الوزير الأول، وكان مقررا طرحه يوم الثلاثاء إلا أنه كان فاتح محرم، الثلاثاء الذي من بعده تعذر على السيد الوزير الحضور وتفهمنا المشكل، وكنا نتمنى أننا نناقشه ونتمنى أن نناقشه في الأسبوع المقبل وشكرا.

✱ <u>السيد رئيس الجلسة</u> :

هناك تعقيب للسيد الوزير، تفضل الكلمة للسيد الوزير.

السيد الوزير، هناك تعقيب آخر ربما.....

الكلمة للسيد طلحة.

✱ <u>السيد المستشار طلحة محمد</u> :

السيد الرئيس

الحقيقة الإجراءات التي جاء بها السيد الوزير جد مشجعة إلا أن هناك عدة ملاحظات :

1) هذه الإجراءات ماهي إلا تمديد للإجراءات التي اتخذت سنة 97، ولكن نعترف أنها كانت أحسن بكثير من التي اتخذت سنة 96، والتي كبّدت التعاونيات خسارة قدرها 6 مليار سنتيم.

الملاحظة الثانية، هو تحديد آجال التسويق وهو 31 غشت وهو يعني أن كل فلاح، فلاح سوف لن يبيع حبوبه لسبب ما في هذا في هذا التاريخ، وأن مبلغ 250 درهم، لن يضمن له أي شيء، والتي هي ثمن مرجعي، ويبقى عرضة فعلا لمضاربة التجار.

الملاحظة الثالثة التي نشكر فيها السيد الوزير وهو إعطاء القطاع التعاوني كل الدعم والتشجيع لكي يقوم بدوره إلا أننا نرى أنه يوجد من بين 10 تعاونيات المتواجدة هناك 5 تعاونيات الذين يستفيدون من قرض س.م. (La S-M-) يعني من تسبيق المنتوج أو من المشتريات، ومن هذه 5 تعاونيات ثلاثة ماعندهم مايشتروا، وهم تعاونية وجدة وتعاونية أكادير وتعاونية الصويرة، وتبقى تعاونيتين آسفي ومكناس و5 تعاونيات للدولة ربما ستدخل لدى الخمسة الأخرى لدى المجموعة البنكية، لتحصل لهم على القروض ولكن إذا لم يكن حزم، الأبناك لم تسلم لهم القروض، ونحن نعرف أن السيد الوزير -ليست له أية وسيلة ليضغط على هذه الأبناك ليعطوا لهذه التعاونيات القروض.

إذن، المشكل بقي في حد ذاته مشكل مطروح، ولم نتوصل إلى جوهره.

الملاحظة الرابعة -السيد الوزير- التعريفة الجمركية إذا لم تستمر هذه التعريفة الجمركية إلى تصريف جميع مشتريات التعاونيات، سنقع بالطبع فيما وقعنا فيه سنة 96، والذي كبّد التعاونيات الخسارة المذكورة بسبب الاشتراك فيما يرجع إلى مشاركة التجار بالحبوب المستوردة في المقاصة لتصنيع الدقيق الوطني، وهناك من أجل الأخبار، أن بعض الإخوان المستشارين الذين طلبوا هل توجد حماية في مادة الذرة؟ وشكراً.

✱ <u>السيد رئيس الجلسة</u> :

شكراً للسيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير من أجل التعقيب.

✱ <u>السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري</u> :

شكراً للسيد الرئيس

فيما يخص دور التعاونيات في تجميع المحصول الزراعي الحالي، تساؤلات السادة المستشارين في محلها، وأريد أن أساهم في طمأنتهم من خلال إخبارهم بأن الوزارة وضعت مخطط تمويلي لمساعدة التعاونيات، وهذا المخطط التمويلي وضعناه بتنسيق مع الأبناك وذلك من خلال اتصال وجلسات عمل مع المجموعة المهنية للأبناك بالمغرب، وهذا المخطط التمويلي يشمل 3 نقط والذي هو الغلاف المالي انطلاقا من متطلبات التعاونيات حوالي مليار و400 مليون سنتيم.

النقطة الأولى، هو أن الأبناك ستمنح قروضا عن طريق تسبيقات بنكية بمبلغ 400 مليون درهم، ولكن التعاونيات الذين يستفيدون من نوع هذه القروض هم التعاونيات التي تتوفر على فائض مالي، والأبناك كيفما أشرت إلى ذلك، أعطت موافقتها لتسخير هذا التمويل بفوائد ستكون مناسبة.

النقطة الثانية من هذا المخطط التمويلي، تتعلق بالقروض لفائدة التعاونيات الأخرى، والتي تعرف بعض المشاكل وعددها لا بأس به، ولا أحتاج لتصنيفها ولا أشير إلى أماكنهم، نظراً للصعوبات التي يعرفونها.

فهذا النوع من القروض يُصطلح عليه «بالورناطج» أي سند الخزن، ذلك في حدود : 600 مليون درهم.

والنقطة الأخيرة، فيما يخص دائما تقديم هذا المخطط التمويلي، متعلقة بالتمويل الذاتي من طرف التعاونيات نفسها، والتي تبلغ معدل 400 مليون درهم ونحن سنسهر بطبيعة الحال بتنسيق مع الأبناك المعنية من أجل قطاع التعاونيات يستفيد من هذه الإعتمادات، ومن هذه القروض، حتى يمكن له القيام بدوره بكيفية كاملة ويحد من ظاهرة المضاربة، التي هي ظاهرة غير صحية، والتي مع الأسف الشديد تنتشر في مناسبات مثل هذه الفترة، أي فترة الحصاد أو ماقبل الحصاد بأسابيع أو بأيام والتي هي قليلة، والمتجلية في وساطة لامشروعية لها، وهناك نوع من الوساطة في هذا الميدان مع الأسف الشديد لأن عندها مضاعفات سلبية بالنسبة لجميع المتدخلين ونحن علينا جميعا أن نحارب الوساطة الغير المشروعة، وكيفما حاولنا أن نخلق ونكون لجاناً على مستوى كل إقليم، إقليم، والمكونة من السادة الذين يمثلون السلطات الإقليمية وكذلك من ممثلين عن الغرف الفلاحية والمصالح التقنية، من أجل أن يكون التتبع مستمر فيما يخص عملية الجمع واتخاذ قرار إذا اقتضى الحال التدابير اللازمة، وشكراً السيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد الوزير، ننتقل للأسئلة الموالية وأعطي الكلمة لأحد السادة المستشارين سعيد التدلاوي - مومن البشير - محمد آيت امبارك، عبد الرحمان بيجي - سعيد أزيد - محمد الزعيم - أحمد السنيتي ونجم أبا عقيل من الفريق الديمقراطي والعمل، فليتفضل أحد المستشارين.

* السيد المستشار :

شكراً للسيد الرئيس

السيد الرئيس

السادة الوزراء المحترمين

السيدات والسادة المستشارون

أتقدم بسؤالي هذا إلى السيد وزير الفلاحة المحترم،

السيد الوزير

كما تعلمون بأن الحكومة سنت عدة إجراءات جمركية تهدف إلى إخضاع جميع بذور البطاطس المستوردة بتسعيرة جمركية أكثر من 40% من ثمن الاقتناء، باستثناء نوع بذور البطاطس التي يعاد تصديرها، والمعروفة بنيكولا، فهذا الصنف الأخير معفي من التسعيرة الجمركية، وهذا الصنف ينتج مابين أكتوبر وأبريل، ولكل هذه الأسباب نتساءل -السيد الوزير- على الشركات التي رخصت لها بالاستيراد، وماهي المقاييس المعتمدة في هذا الشأن وماهي كمية البذور المعفاة من التسعيرة الجمركية؟ وهل تمت تصفية الصادرات المؤقتة بهذا الشأن؟ وشكراً السيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار، الكلمة الآن للسيد الوزير، فليتفضل

* السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية :

شكراً للسيد الرئيس

بطبيعة الحال أريد أن أشكر السادة المستشارين الذين طرحوا هذا السؤال، والذي هو مهم، والمتعلق ببذور البطاطس، ومع الأسف الشديد فإن الإنتاج الوطني من البذور لازال ضعيفا جداً، ولايمثل إلا 2%، وهذا ما يفسر لنا لهاذا نلجأ لاستيراد بذور البطاطس، وهذا الإستيراد إلى يومنا هذا يغطي تقريبا 25% من حاجيات البلاد، وكيف تتم عملية استيراد بذور البطاطس، وكيف علم السادة المستشارين بأن هناك نظامين في مجال الجمركي، والنظام العادي، فنظام الإستيراد المؤقت المعروف «بأدمسيون طونبورير» فيما يخص النظام الأول أي النظام العادي يتعلق الأمر ببذور البطاطس الموجه إنتاجها للإستهلاك الوطني، ويتم استيرادها عن طريق مؤسسات مرخص لها من طرف وزارة الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري، مرخص لها بتسويق هذه البذور بطبيعة الحال لم تكن بكيفية فوضوية، ولكن حسب شروط تقنية تتناسب وتتلاءم مع خاصيات المنتوج، وهذه الشروط تم وضعها باتفاق وبمشاركة ممثلين عن الجمعيات المهنة المعنية.

وأريد أن أذكر السادة المستشارين أنه من أهم هذه الشروط أن المؤسسة المرخص لها يجب أن تتوفر على مخازن صالحة من جهة، ومن جهة أخرى يجب عليها كذلك أن تتوفر في تقنيين مؤهلين من أجل أن يراقبوا ويقوموا بدور تقني ملائم في هذا المجال، كما أن الوزارة تمنح رخصاً مماثلة للتعاونيات، ودور التعاونيات مرة أخرى في هذا المجال أساسي، وأتمنى أن نخصص جلسة لهذا الملف الأساسي، إذا أردنا أن نساهم جميعا في إنعاش وتطوير العالم القروي - قلت بأن الوزارة تمنح كذلك رخصاً مماثلة للتعاونيات من أجل تزويد أعضائها بالكميات اللازمة من هذه البذور، وفي هذا الإطار ثم منح ترخيص لما يناهز 30 شركة أوتعاونية والتي تتوفر كما قلنا على الوسائل البشرية والتقنية الضرورية وأريد أن أضيف للسادة المستشارين أن هذه البذور المستوردة تخضع لرسوم جمركية حددت في 40% بما في ذلك الاقتطاع الجبائي على الاستيراد، وذلك ابتداء من بداية الصيف 96، وبالضبط ابتداء من فاتح يوليوز 96 أما فيما يخص النظام الثاني، والذي هو الاستيراد المؤقت فنفس الاجراءات المطبقة بالنسبة لهذا المنتوج، الإجراءات التي تطبقها الحكومة والجهات المختصة الحكومية فيما يخص أصنافا أخرى مثل صنع الألبسة، وشكراً للسيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد الوزير، هل هناك تعقيب، السيد المستشار سعيد التدلاوي.

* السيد المستشار سعيد التدلاوي :

شكراً السيد الرئيس

السادة الوزراء

سيدي الوزير

حقيقة، كان بودي أن أتوسع فيه، ولكن في آخر كلام السيد الوزير قال : أن الاستيراد المؤقت هو نفس استيراد الألبسة حسن،

السيد الوزير

إن هذا الملف يكتسي خطورة بمكان، أنه ملف خطير جداً، وأنا أؤيدكم، ويجب أن نجتمع في أقرب الآجال، لأن المال العام سيضيع والمقدر فيما يزيد على 20 مليار، -السيد الوزير- لماذا؟ تكلمتم على أنظمتين، النظام المعفي، والنظام الغير المعفي، فالنظام المعفي -السيد الوزير- أقولها وأتحمل مسؤولياتي بأنه يكمن في التملص من الضريبة، والتي تصل لبعض الناس الذين ليس لهم شروط، لم تتوفر فيهم حتى تلك 30% ويوجد 2 من الناس الذين تتوفر فيهم الشروط، وأنا مستعد معكم -السيد الوزير- في هذه الجلسة لنوضح لكم بأن أكثر إثنين من الناس ممن تتوفر فيهم الشروط، وأن الأشخاص الآخرين لا يوجد فيهم أحد ممن تتوفر فيه الشروط، ولديّ وثيقة رسمية -السيد الوزير- للصادرات، وليس فيها أي شء يقدر بكيلو من الصادرات التي دخلت وهي معفية، مع العلم أن صادرات، البذور لما تعفى، تدخل إلى المغرب لتتحول أي بمعنى تنتج، وتصدر من جديد وهو مالم يقع كذلك -السيد الوزير- في حدود 98/5/5 وثيقة رسمية بين يدي سيدي الوزير، ولهذا أقول لكم، على إثر تلك الجمعيات التي تكلمتم عنها وقلتم بأنها اجتمعت معكم، فإن الوزير السابق في الحكومة السابقة قد سحب منهم الرخصة، ويمكن لكم أن تنظروا مع أطر وزارة الفلاحة، ليعطوكم أسباب سحب الرخصة، تلك الرخصة المتعلقة بصادرات البذور. وسأقتصر عند هذا الحد، وأتمنى أن يكون الإجتماع في أقرب الآجال، وأؤكد بأن المال العام سيصنع بعشرين مليار أو ما يزيد عليه، لأن هناك تقادم، وهاهم يلعبون على هذه النقطة، وأتمنى من -السيد الوزير- أن يتم هذا في أقرب وقت، وشكراً، السيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار، الكلمة الآن للسيد المستشار محمد طلحة عن فريق الحركة الشعبية والأصالة المغربية والعدالة الإجتماعية.

* السيد المستشار محمد طلحة :

السيد الرئيس

السادة الوزراء

إخواني المستشارين

عرفت بعض جهات المغرب جفافاً حاداً، انعكس سلباً على مختلف مرافق الحياة العامة، بالمناطق المتضررة، خاصة العالم القروي، ومربي الماشية، وتسبب في إلحاق أضرار بالغة بقطاعات الماشية، رغم توفر الأعلاف بالمناطق، وذلك لكون أغلبية الفلاحين لم يتمكنوا من اقتناء هذه الأعلاف، لضعفهم وعدم تمكنهم من بيع ماشيتهم بالأسواق، والتي تعتبر المورد الأساسي لهم، بل دفعتهم هذه الحالة إلى الهجرة، وأذكر على سبيل المثال المناطق الجنوبية الشرقية كإقليم فگيگ في الدرجة الأولى، وإقليم اجرادة ووجدة وتاوريرت والراشيدية وورزازات وبولمان وشيئا من إقليم تازة، ناحية گرسيف.

ولذلك، فمن منطلق اعتبار هذه الوضعية، تصنف المناطق التي نعيشها ضمن المناطق المنكوبة، والمحتاجة إلى التضامن الوطني.

أتقدم إليكم -السيد الوزير- بالسؤال التالي : ما هي الإجراءات التي ستتخذها الحكومة لإغاثة الماشية ومساعدة السكان على الخروج من هذه الأزمة وفي انتظار حلول جذرية؟ ومن باب الإخبار، نسألكم هل هناك زيادة مرتقبة في الرسوم الجمركية على مادة الشعير؟ وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار، الكلمة الآن للسيد الوزير، فليتفضل

* السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري :

شكراً للسيد الرئيس

أريد أن أشكر السيد المستشار على طرحه لهذا السؤال الخاص بالمناطق التي هي مناطق عزيزة علينا جميعا، كالمناطق الشرقية والجنوبية والجنوبية الشرقية، والتي تستحق منا كل اهتمام، وأنا مع السيد المستشار، حيث قال : بأنه يجب أن تكون عندنا نظرة، وأقول إلى حد ما جديدة، مبنية على التضامن، وعلى تضامن أقوى في اليوم والغد ومما كان عليه بالأمس، وفي هذا الإتجاه بطبيعة الحال الوزارة تدخلت على مستويين، المستوى الأول، هو مستوى استعجالي، والمستوى الثاني هو مستوى بنيوي.

ففيما يخص المستوى الأول، أريد أن أذكر السادة المستشارين ببعض الإجراءات التي هي خاصة باستيراد وتوزيع مايقرب من 250.00 قنطار من الشعير، بثمن الكلفة أي 200درهم بالنسبة للمناطق الشرقية والجنوبية الشرقية، لكن بالنسبة للمناطق الجنوبية فإن بيع الشعير يكون فقط بـ 140 درهم للقنطار، لأسباب نعلمها جميعا، وكذلك فإن الوزارة سهرت على إنجاز مجموعة من الحملات الوقائية ضد الأمراض المعدية بالنسبة للأغنام والجمال، وكذلك إنجاز وصيانة عشرات من نقط الماء وفيما يخص المستوى الثاني البنيوي والذي هو أساسي والذي يجب علينا أن نسير في هذا الإتجاه حتى لا يبقى دائما تدخل الوزارة والحكومة تدخل آني، ولكن تدخل في العمق لمعالجة المشاكل في جذورها، هذا التدخل يرتكز على نقطتين :

الأولى مرتبطة بتنمية المراعي وتربية المواشي بالمناطق المذكورة، خاصة بإقليمي اجرادة وفكيك كذلك بتاوريرت وتافوغالت وتافيلالت وإقليم الراشيدية وإقليم ورزازات فهذه التدخلات تسهم في تحسين المراعي، وتقوية شبكة نقط الماء وكذلك تقوية شبكة مياه السقي، وقلع الأحجار وحماية الأراضي الفلاحية من الإنجراف.

والنقطة الثانية فيما يخص هذا التدخل الذي عنده طابع بنيوي يتعلق بتطوير قطاع السقي الصغير والمتوسط بالمناطق الجنوبية، خاصة مناطق البور، بطبيعة الحال وأن الهدف هو المساهمة بكيفية تدريجية في سد حاجيات هذه الأقاليم من الموارد الكلئية وتوفير الموارد المائية للسكان، والماشية، هذه هي باختصار السيد الرئيس، السادة المستشارين أهم ماتحاول أن تقوم به الحكومة لفائدة سكان هذه المناطق، وشكراً لكم.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد الوزير، هل هناك تعقيب، السيد المستشار.

* السيد المستشار محمد طلحة :

السيد الرئيس

السيد الوزيرأريد في البداية أن أشكركم وأشكر حكومة صاحب الجلالة على كل ماقمت به من مجهودات، إلا أنني أرى أنه لم نخرج من الورطة، وما زلنا نشعر بوطأتها ومعاناتها، وأن الكسابة أغلبية أغنامهم ماتت، وأن المجموعة دخلت إلى المداشير من أجل أن تطلب، أما الأغلبية الأخرى فلازالت تنتظر، سؤالي كان في مستهل البرنامج الحكومي، ولذا نقول لهؤلاء الناس وبوضوح وأن الحكومة ماكانت تنوي أن تعمل لكم أي شيء ولذا فعليكم أن تبحثوا عن أنفسكم، وأن الذي له مكان مافليذهب إليه والذي ليس لديه مكان فالله يهيئ له ويرزقه من فضله.

إن إقليم فكيك على سبيل المثال، سقط فيه 80 ملم من المطر في السنة كلها، وأن القوة الشرائية للناس تحت الصفر، واقتناء الأعلاف موجودة، ولكن كما قلت في سؤالي بأن الناس ليست لهم القدرة الشرائية ولو سعروها بـ 150 درهم للقنطار.

ولهذا، نطلب منكم شيئا واحداً هو أن تبعثوا إلى المنطقة لجنة لتقصي الحقائق، لتُطلعكم على الأوضاع هناك وتقييمها، وآنذاك تجيبوننا بمافعلت، وما قامت به الحكومة في الماضي، أما الآن، فمنذ سنة تقريبا والناس في الانتظار، ومنذ تعيين الحكومة التيقنوقراطية ومازالوا في انتظار وسيبقون في الانتظار إلى ما شاء الله إذا كان شيئا من هنا لأكتوبر، أما إذا سقطت الأمطار في تلك المناطق فهو الشيء الذي نريده، وبذلك نغض الطرف فلا نحن رأيناهم ولا هم رأونا، أما إذا لم تسقط الأمطار في تلك الساعة فإن الذي بقي هنا حياً سنتذاكر معه، والذي مات الله يرحمه، وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار، هل هناك تعقيب للسيد الوزير، فليتفضل

* السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري :

شكراً السيد الرئيس

أريد أن أخبر السيد المستشار بأنني شخصيا في الأسابيع القليلة المقبلة، سأقوم بزيارة لجميع المناطق المتضررة والتي تعاني من ظاهرة الجفاف وعواقبه، وما نعلمه جميعا ونحن الآن نحضر برنامجا، له طابع استعجالي لمواجهة آنية، أقول بكل تواضع وبكل صراحة مواجهة آنية للتخفيف من حدة هذه المشاكل، في انتظار وضع خطة تنموية في المدى المتوسط والمدى البعيد في الأشهر المقبلة إن شاء الله، وشكراً السيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد الوزير، سننتقل إلى الأسئلة الشفهية العادية، بعدما تخلصنا من لائحة الأسئلة الآنية، وأخبر المجلس أن الرئاسة توصلت بطلب من السيد كاتب الدولة لدى الوزير المكلف بإعداد التراب الوطني والبيئة والتعمير والإسكان، المكلف بالبيئة، والذي يطلب الأسبقية لأنه مرتبط بسفر إلى الخارج في مهمة.

إذن، أعطي الكلمة للسيد المستشار بوشعيب الهلالي، لتقديم سؤاله.

* السيد المستشار بوشعيب الهلالي :

سيدي الرئيس المحترم

السادة الوزراء المحترمين

إخواني المستشارين المحترمين

السيدة المستشارة المحترمة

السؤال يتعلق بقضية البيئة في مناطق الجهة، جهة دكالة-عبدة، وأريد أن أفسر للسيد الوزير المحترم على أن منطقة دكالة-عبدة، هي مناطق اقتصادية، ومناطق سياحية، ومناطق تنتج الفلاحة العصرية، مشيدة فيها معامل، ومركب الفوسفوري للجرف الأصفر، ومشيدة فيها كذلك مصانع سكرية ومصانع لتصنيع الحليب، وكذلك مصنع يسمى مصنع سومادير الذي ينتج الخميرة، فهذه المنطقة أصبحت فيها المصانع خطراً على السكان وعلى النباتات وعلى الصيد البحري، من المواد الكيماوية والحوامض التي تستخرج بكيفية غير وقائية من هاته المعامل، وأن نفايات هذه المعامل أصبحت ضارة بالمنطقة كلها وبالسكان في هذه المنطقة، وقد تسربت في الشهور الأخيرة بعض المواد، إلا أن التدخل السريع هو الذي جعل حداً لكارثة خطيرة في تلك المنطقة.

ونحن نسأل السيد الوزير المحترم، هل أخذ بعض الإجراءات الوقائية للحد من هاته التلوثات الخطيرة، والتي أصبحت في هذه المنطقة ويمكن لنا أن نعبر على أنها خطيرة جداً؟ ولذا نريد أن نعرف الإجراءات التي أخذتها وزارة البيئة في هذا الميدان، كما نريد أن نفسر حالة الزائرين لمدينة الجديدة إذ يشعرون وهم يدخلونها من جميع أبوابها بأنه توجد بعض الروائح التي تبرهن على هذا التلوث الخطير الحاصل في المنطقة، وهذا هو السؤال، ونتمنى من السيد الوزير أن يأخذ احتياطاته ويجعل حداً لهذا الخطر الرابض على هذه المنطقة، وشكراً.

✱ السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار، الكلمة الآن للسيد الوزير فليتفضل.

✱ السيد أحمد العراقي كاتب الدولة لدى الوزير المكلف بإعداد التراب الوطني والبيئة والتعمير والإسكان، المكلف بالبيئة :

شكراً للسيد الرئيس، شكراً مزدوجاً لأنكم تفهمتم غدري وحظيت منكم بالأسبقية لهذا السؤال، كما أشكر السادة المستشارين.

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس

السيدة والسادة المستشارون

أولا، أشكر السيد المستشار المحترم، لاعلى سؤاله فحسب، بل كذلك على الصيغة التي ألقى بها سؤاله والتي تشتمل على تشخيص مدقق لوضعية منطقة عزيزة علينا هي منطقة دكالة، خصوصا مدينة الجديدة، كما يشتمل سؤال السيد المستشار المحترم على الأسباب التي أدت إلى هذه الوضعية الخطيرة، هذه الأسباب التي يمكن لنا أن نلخصها في نقطة واحدة، وهي عدم التوازن مابين مسألة التنموية ومابين مسألة البيئية، بصفة عامة.

ولكن أجيب مباشرة على -سؤال السيد المستشار المحترم، يمكن لي أن أقول له بأن كتابة الدولة في البيئة هو أول ملف تقريبا أتى إلينا بعد تعيين الحكومة الجديدة وهو ملف هذه المنطقة، إن كتابة الدولة في البيئة عملت في 3 جهات قبل، وبعد ماتعينت الحكومة عملت في اتجاهات أساسية، الاتجاه الأول وهو بالنسبة لوحدات المكتب الشريف للفوسفاط بصفة ملخصة، وهناك الآن لجنة متابعة اتفاقية أبرمت مع المكتب الوطني للفوسفاط، وإذن، فمن هذه الناحية يمكن لنا أن نكون مطمئنين عن حالة المكتب الشريف للفوسفاط.

ثانيا : وفيما يخص معمل سوماديوم، وقع الاتصال به وذهبت لجنة تحقيق مع معمل سوماديوم، والذي تبين لها في بحث أولي، وكيفما قال السيد المستشار تقريبا 80% من التلوث، والناتج عن معمل الخميرة الذي سبق ذكره، وتم الإتفاق مسبقا مع هذا المعمل على بعض النقط منهم التخفيض من نسبة الحموضية في المياه الملوثة، وتقليل من صبيب المياه، والتخفيض من درجة حرارة المياه المقذوفة، ثم إنشاء مرحلة لاحقة وإنشاء محطة لتنقية المياه الملوثة.

الاتجاه الثالث : والتي تسير فيه كتابة الدولة وهو مسألة تطهير، وهي لم تهم فقط طرفاً دون الطرف الآخر، لذلك فإنه تم الاتصال بالسلطات المحلية وبالمنتخبين وبالسيد العامل، والذي يمكن لي قوله : هو أن الطريق من الكتابة سيذهب لعين المكان في الأيام المقبلة ولم أقل في الأسابيع المقبلة، سيذهب لعين المكان على أساس أن دور الكتابة هو أولا وقبل كل شيء دور تنسيقي بين متدخلين وفرقاء متعددين والذي يجعل على أنه، فيما يخص نقطة مثل هذه، لابد أن نستعين بالأطراف كلها وخصوصا منهم المنتخبون، والذي أطلب منهم أن يكونوا حاضرين في الاجتماع المقبل، لأن المسألة أظن أنها تهمهم وتهم المواطنين بالدرجة الأولى، وهذا الشيء كله في انتظار ماسنعرضه عليكم ونعرضه على مجلس النواب من جهة أخرى في برنامج سيأخذ بعين الاعتبار في آن واحد مسألة البيئية والمسألة التنموية، وشكراً.

✱ السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد الوزير الكلمة للسيد المستشار للتعقيب

✱ السيد بوشعيب الهلالي :

أشكر السيد الوزير على جوابه، إنما أطلب منه الله يجازيه بخير- أن يعجل بإرسال اللجنة، لأن من كلام السيد الوزير، يتبين على أنه عارف ببعض الحقائق ومشاكل التلوث والتي هي خطيرة على المنطقة، وأريد أن أبلغ للسيد الوزير بكل صراحة على أن معمل سومادير لم يولد برغبات السلطات المحلية، سواء كانت بلدية أو إقليمية، والسبب هو أن المسؤول أو رئيس المعمل كان يظن نفسه أنه فوق القانون، وأن السلطات المحلية لا تستطيع أن تطبق عليه القانون أو تلزمه بأن يدير الوقاية، ولكن لازال إلى الآن فوق القانون، ولهذا أطلب من الحكومة بأن تتخذ إجراءاتها، من أجل خلق الديمقراطية وحتى لا يكون أي خطر عليها من بعض المعامل، لأن نويها لهم نفوذ على المواطنين وعلى السكان. وشكراً.

✱ السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار، هل هناك تعقيب للسيد الوزير.

✱ السيد كاتب الدولة المكلف بالبيئة :

أشير بعجالة، نظراً للنقط التي أشارلها السيد المستشار فالملف الآن يوجد بيد السيد الوزير الأول، ومعناه فأنا لا أعمل من الملف، ملفين، بل إنه ملف حكومي، وأنا شخصيا سأصحب هذه اللجنة التي ستذهب في غضون الأسبوع المقبل أو الأسبوع الذي بعده، على حسب إمكانيات جمع السلطات المحلية والسيد العامل. وشكراً.

✱ السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد الوزير، نرجع مرة أخرى إلى وزارة الفلاحة وأعطي الكلمة للمستشار المحترم السيد ابريكة الزروالي.

* السيد المستشار بريكة الزدوالي :

شكراً السيد الرئيس

السادة الوزراء

السادة المستشارين الأفاضل

قبل أن أدخل في الموضوع لا بد أن أبدي ملاحظتين :

الأولى : هي أن هذا السؤال، هو سؤال آني تقدم به فريقنا، ولم يدمج في اللائحة التي توصلنا بها، ولم أقف عند هذا الموضوع، لأني فهمت أن الرئيس لم تكن بيده اللائحة، لكن أود أن أسجل احتجاج فريق الاتحاد الدستوري على هذا التغيير الذي ما كان ليكون بدون اتفاق المستشار المعني بالأمر، لأن هذا حق شخصي.

والملاحظة الثانية، هي أود من الرئاسة أن لا تجعل من هذه القاعدة التي طبقت اليوم، قاعدة تستمر في مجلسنا، لأنه ليس هناك قانون يعطي للسيد الوزير أو كاتب الدولة الحق في الأسبقية، وإذا كانت الأسبقية فللوزير المكلف بالعلاقة مع البرلمان في جلسة ندوة الرؤساء فله أن يطلب هذه الصفة، وأتمنى أن لاتكون عادة، فنكون هنا أمام كل وزير ولا حتى مع النواب الواضعين للسؤال فيكون لهم مهام أيضا، أولهم مصالح، ويريدون السفر، ولكن نحن هنا في مجلس المستشارين حتى في الوقت ونجلس في الوقت ونترك مصالحنا، لذا يجب على السادة الوزراء أن يكون عندهم نفس الشيء.

سيدي الرئيس

تعرف المناطق الجنوبية للمملكة ظروفا صعبة من جراء الجفاف الذي ألم بها خلال السنتين الأخيرتين، الشيء الذي كان له انعكاس مباشر على الماشية وعلى مخزون الماء في هذه المناطق النائية الجافة، علما منا جميعا بأن مايقرب من 70 رأساً من الإبل وأكثر من 300 رأس من الغنم تستهلك في النحر يوميا في جهة العيون وبوجدور فقط، فإذا أضفنا إلى هذا العدد، مايستهلك في جهة الداخلة وجهة السمارة، وهو عدد ممتاز جداً لايستهان به، وإذن فهذه منطقة للكسب لأن المفهوم من الفلاحة في الأقاليم الجنوبية هو الكسب وليس الفلاحة الأخرى، لأن المياه الجوفية نادرة والفلاحة نادرة.

السيد الرئيس

وعليه فالكل يعرف، بأن المناطق والجهات الجنوبية التي عرفت وتعرف كارثة طبيعية أفقدتها نسبة هائلة من الكسب الذي يعتبر الدرهم الرئيسي للكساب في الجنوب، وظلت تنتظر النجدة من وزارة الفلاحة مع أنه لاأحد ينكر أنها تقوم ببعض الأعمال العادية لمعالجة الكسب وتزويد صغار الكسابين بكميات صغيرة من العلف، فإن ذلك لايمكن أن يدخل في نطاق كارثة الجفاف هذه الكارثة التي تتطلب توفر الماء للسكان، والكلأ ومساعدة الناس على نقل ماتبقى من الكسب للمناطق التي تحتفظ بنصيب من الكلأ خلال السنوات الماضية، وتزويد السكان بمطافئ الماء المتنقلة، لأن الجنوب كان يفتقر إلى منطقة تختزن فيها نصيباً من الكلأ في السنوات الماضية والتي كانت سنوات ممطرة، فإنها الآن تجد مشكلة الماء، ولذلك فلابد من إيجاد مرافق ومطافئ تحمل الماء للشرب وللكسب أيضا، ومع ذلك فلابد أن نسجل بأن النقل يتم عن طريق الشاحنات تؤدى لها أثمان باهضة، بحيث إذا أخذنا شاحنة من واد نون إلى جنوب الداخلة، فمعنى أنها تقطع 800كلم مرتين 1600 كلم ولذا فإنه لايعقل بأن صغار الفلاحين الذين فقدوا ماشيتهم يمكنهم أن يؤدوا هذه المصاريف الباهضة لذا يجب لتفكير في تعويضهم بعض الشيء، لهؤلاء الناس لأن هذه كارثة كسائر الكوارث، فكيف يعقل أن وزارة الفلاحة تبقى تنظر إلى هذه الكارثة، ولاتجد لها حلا، بل ولامن يتكلم في هذه الوزارة؟

علما بأنه كان من الواجب على وزارة الفلاحة أن تتخذ التدابير الوقائية في الوقت المناسب، وأن تجد الحلول في الوقت المناسب، والآن، وقد ذهب وقت التدابير الوقائية فماهو الدواء؟ وليكن هذا هو نص السؤال، فماهي التدابير التي تنوي وزارة الفلاحة أن تعالج بها بصفة استثنائية الكسب في المناطق الجنوبية وكذا الجهات الجنوبية الثلاث، ونتمنى أن يكون جواب السيد الوزير مقنعاً شريطة أن تهيئ الحكومة لجنة قصد الإطلاع على عدد الماشية التي ماتت، وعلى عدد الناس الذين فقدوا ماشيتهم، وأن يجد الحل لهذه الحالة بالسرعة الفائقة وهذا هو الذي جعلنا نتقدم بسؤال آني، والذي حول إلى سؤال عادي، وكيفما كان الأمر فإنه سيؤدي نفس الشيء، وأنتظر جواب السيد الوزير، وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار، قبل أن أعطي الكلمة للسيد الوزير، أريد أن أؤكد للسيد المستشار بأن الملاحظة المتعلقة في تغيير السؤال الآني إلى سؤال شفوي عادي، لقد سجلنا هذه الملاحظة، وسنخبر المكتب بذلك أما فيما يتعلق بالنقطة الثانية وقبل أن أعطي الكلمة للسيد الوزير فإني أرد على انتقاد الأسبقية للسؤال المتعلق بالبيئة والذي وجه لرئاسة المجلس وقد استندت فيه إلى إشارات كبيرة، لتسمح لي بإعطاء الأسبقية لهذا السؤال، وشكراً.

الكلمة للسيد وزير الفلاحة.

* السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري :

فبدوري أعتذر للسادة المستشارين، لأني بادرت بالخروج، وفي ذهني انطلاقا من الذي قيل في البداية أنه كان آخر سؤال، ولهذا مرة أخرى أقول معذرة.

بالنسبة للسؤال

السيد الرئيس

السادة المستشارين

والذي طرحه المستشار السيد الزروالي ابريكة أنا معه في الجزء الأول إلى حد ما، أما الجزء الثاني من سؤاله - واستسمح بالقول إن فيه شيء من المبالغة لكن في إطار الحوار المثمر والموضوعي والذي يجب أن يكون دائما مثمراً وموضوعيا، أريد أن أنطلق من الحقيقة التي نعرفها جميعا، إن اقتصاد الأقاليم الجنوبية أصبح التعبير عنه باقتصاد صحراوي، ويتطلب بطبيعة الحال خطة تستند إلى خصوصيات هذه المناطق، وهذا هو الشيء الذي تحاول معه الحكومة الحالية بطبيعة الحال القيام به، خاصة وأنه لوحظ وسجل فيه نقص من التساقطات المطرية في هذه المناطق مقارنة مع سنة عادية في الجنوب باستثناء إقليم الداخلة، فماهي الإجراءات التي هي في وسع الحكومة أن تعمله وتحاول بكل مافي إمكان تطبيقها في الظروف التي هي جد صعبة.

وكيفما قلت فإنه بالنسبة حتى للمناطق الشرقية، والشرقية الجنوبية فإن الدولة تتحمل مصاريف نقل الشعير، والأعلاف الأخرى بمبلغ مالي بلغ معدل 12مليون درهم، ومنها 7ملايين خاصة بالمناطق الصحراوية.

والإجراء الثاني، هو توزيع 70.000 قنطار من الشعير بثمن 140 درهم للقنطار لصالح نفس المناطق أي المناطق الصحراوية، وذلك ابتداءً من الخريف الماضي 97، وهناك 23.000 قنطار أخرى لصالح مناطق گلميم، وأسا والزاگ، وطاطا وطنطان، ابتداء من شهر فبراير 98، بالإضافة إلى إنجاز وصيانة مايقرب من 60 نقطة ماء، وتجهيز كذلك مايقرب من 60 نقطة ماء بمبلغ يناهز 7 مليون درهم، وذلك في إطار برنامج إغاثة الماشية.

وفيما يخص مجموعة من التدخلات التي ليس لها طابع آني، والتي يمكن أن تدخل في المدى المتوسط، هذه التدخلات تهدف إلى الحد الأدنى من الآثار السلبية لقلة التساقطات المطرية في المناطق المذكورة.

أما الإجراء الأول الذي هو أساسي، هو تطوير قطاع السقي الصغير والمتوسط بالنظر للدور الذي يلعبه في مساهمة سد حاجيات السكان لهذه الأقاليم، وبالنسبة للماشية فإننا نسلك نفس الإتجاه وذلك باستصلاح مساحة إجمالية تقرب من 11.000 هكتار، والتي كلفت مبلغ مالي، يفوق 120.00 مليون درهم، بالإضافة إلى عمليات أخرى مواكبة لمثل عملية جرد نقط الماء والموارد الرعوية، وتحسيس المستفيدين من أجل تكوين جمعيات لتدبير وصيانة شبكة الماء المجهزة، وفي الأخير إبرام مجموعة من الاتفاقيات مع الجماعات القروية المعنية لصيانة تجهيزات نقط الماء، وهذه الاتفاقيات مع الجماعات القروية، مهمة جداً، لأنها تشكل إطار الشراكة والذي هو إطار مهم، والتي تخول للجماعة القروية الحق في أن تقوم بدورها الكامل وتصبح فاعلا اقتصاديا واجتماعيا في هذا المجال، وشكراً للسيد الرئيس.

✱ السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد الوزير، الكلمة للسيد المستشار من أجل التعقيب

✱ السيد المستشار ابريكة الزروالي :

شكراً السيد الرئيس

استمعت بإمعان إلى جواب السيد الوزير، وطبعا استمعنا جميعا إلى ما جاء في برنامج الحكومة وذلك بأنها تعطي الأسبقية للبوادي، وأنا أتحدث عن بادية قاحلة لاماء فيها ولامرعى، ولذلك فضلت أن أخبر السيد الوزير بالكارثة التي تجتازها المنطقة، ولاأتحدث عما سيكون بالنسبة للفلاحة، فهذا شيء سأقوم بدراسته معه في مكتبه إذا قبل، أمافي الوقت الحالي فأود أن تقوم الوزارة حالا بإرسال بعثة من جميع مصالح الفلاحة لتوفير الماء والكلأ والنقل لسكان الأقاليم التي تكاد أن تعرف فناء تاما لكسبها، ولذا فإننا أمام هذا الجمع الطيب أصرح بهذه الصفة لتقوم الوزارة بعمل جريء وعمل سريع، لإنقاذ المنطقة من الجفاف، أما الأشياء الأخرى فالمنطقة في مشاكل المياه الجوفية والمياه الصالحة للشرب، وهناك مياه مطرية من 50 ملم لاأكثر ولا أقل سنويا، وهناك أشياء كثيرة، لأن الطبيعة تتدخل في المنطقة، وهذا هو الذي دفعنا بأن نضع هذا السؤال بصفة مستعجلة لتقوم الوزارة بمايجب في الوقت المناسب، وشكراً.

✱ السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار

أقترح على المجلس رفع الجلسة لمدة 15 دقائق، إذا كان المجلس متفقا.

رفعت الجلسة

✱ السيد رئيس الجلسة :

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيد المرسلين

حضرات السادة المستشارين

نستأنف أعمالنا وننتقل إلى وزارة التربية الوطنية، وأعطي الكلمة للسيد المستشار محمد بلعباس حسون، فليتفضل

✱ السيد المستشار محمد بلعباس حسون :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس

السادة الوزراء

السادة المستشارون

السؤال الذي أقدمه باسم الفريق الاستقلالي حول أحقية حراس الخارجية عموما والمجازين منهم خصوصا، أحقية هؤلاء في الترقية

الداخلية، وهذا سوف لايطرح للمرة الأولى، ولن يطرح للمرة الأخيرة ما دام سبب طرحه لم يعالج، وأتيقن أنه حظي بالاهتمام المعهود من السيد الوزير المحترم، منذ وضع بين يديه وأستحسن أن أذكر بفحواه الذي يخص فئة حراس الخارجية التي تعد رافداً من روافد التأطير التربوي والأكاديمي والإداري، بمختلف مفاهيمه بوزارة التربية الوطنية، وبكل مكوناتها وأجهزتها وأنواتها، وما تفرع عنها، هذه الفئة وحدها تحرم لأسباب غير معروفة. أولا : من حقها في المشاركة في الحركة الإدارية، ثانيا : وضمن هذه الفئة حراس الخارجية المجازون المرتبون في السلم 10، رغم قلة عددهم فهم يحرمون أيضا وحدهم، وزيادة على ذلك، من الترقية الداخلية التي هي حق مشاع بين جميع أسلاك وموظفي الوزارة، والغرض من السؤال -السيد الوزير- ليس الغرض منه هو تلقي مطلق جواب، ولكن المطلوب منه هو أن يكون جواب السيد الوزير متضمنا طمأنة صريحة لحراس الخارجية العامين سواء منهم المرتبون فيما دون السلم 10، أو المجازون المرتبون في السلم 10 بأنه سيتم رفع الحيف عنهم، وسيتم إنصافهم جميعا وتمكينهم من حقهم، في رفع الحيف عنهم في الترقية الداخلية بالنسبة للمجازين المرتبين في السلم 10 وفي المشاركة في الحركة الإدارية، لأنهم يتوفرون على نفس الشروط التي يتوفر عليها زملاؤهم وزميلاتهم سواء ارتبطت تلك الشروط بالجانب الجامعي، أو المهني أو الأقدمية، وشكراً

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد الوزير، الكلمة للسيد المستشار

* السيد مولاي اسماعيل العلوي وزير التربية الوطنية :

شكراً السيد الرئيس

السادة والسيدات المستشارين

أود في البداية أن أتقدم بالشكر للسيد النائب على طرحه هذا السؤال، المستشار -عفوا- على طرحه هذا السؤال، وأود أن أقول له : وهو من أبناء الدار ومن أهل الدار، أن المرسوم الذي صدر سنة 1973، كان يحدد السلم بالنسبة لحراس الداخلية والخارجية في الرتبة 7، ثم أتى مرسوم جديد في 4 أكتوبر 1985، والذي فتح الباب أمام هؤلاء لكي يتسلموا السلم إلى غاية الدرجة 10 ولكن، وهنا فعلا حيف لا يمكن أن ننكره، وقد حرم هذا المرسوم الحراس من تجاوز السلم 10 والوصول إلى السلم 11 وما بعده، ولذلك فإن وزارة التربية الوطنية منكبة الآن على مراجعة هذا المرسوم حتى نرفع الحيف المسلط على هؤلاء الحراس، ولا يمكن أن أفوه بوعد قاطع فيما يخص الأجل، ولكن فليكن السيد المستشار والسادة الحراس مطمئنين على أننا سنسعى إلى رفع هذا الغبن وجعلهم يتمتعون بالحقوق التي يتمتع بها الآخرون من أطر وزارة التربية الوطنية.

وأود أن أصحح شيئا بسيطا وهو أن المرسوم الحالي يمكن السادة الحراس من الترقية الداخلية، وكذلك من المساهمة في المباريات أو الترقية استناداً على الشواهد العليا والجامعية التي يمكن أن يحصلوا عليها، وبالتالي فالمشكل كامن أساسا في كون النص الجاري به العمل اليوم، هو هذا المرسوم، مرسوم سنة 85، وهذا لا يمنح لهم الحق في تجاوز السلم 10، وهذا ماسنقوم على حله في أقرب الآجال. وشكراً السيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد الوزير، الكلمة للسيد المستشار من أجل التعقيب.

* السيد المستشار محمد بلعباس حسون :

السيد الرئيس

بالفعل مثل هذا الجواب الذي كنا ننتظره من السيد الوزير، لأنه يشاطرنا في المشكل وقد طرح الأمر ونحن أعضاء في لجنة التربية الوطنية سابقا في الولاية السابقة والآن نسجل إيجابية الجواب، بطبيعة الحال وعليه فنحن لا نعلق الإنجاز على خاتم سحري، ولكن مبدئيا تجاوز عقدة مرسوم 85، فكان ينبغي آنذاك أن تعالج، ونسجل الآن الوعد بالعزم على علاجها وتدارك الحيف الذي يمارس على هذه الفئة، وهذه الفئة هي قليلة لا يتجاوز عددها 84، على أن الجانب الذي صححته السيد الوزير، فأنا تحريت فيه، ما دون السلم 10 إذ عندهم الحق في الترقية الداخلية، ولكن إلى حد ما، أعرف أن 84 الذين هم مرتبين في السلم 10، ليس لديهم الترقية الداخلية، ولذلك فالذي نسجله بكل اعتزاز هو أنه يوجد عزم على علاج واستدراك إنصاف فئة من الفئات الوفية في عملها وفي أسلاك وزارة التربية الوطنية وتدارك إنصافها، ونتمنى أن يكون في أقرب وقت، ولو أن السيد الوزير لم يحدد أجلا، ولكننا نتيقن أنه سيعمل مافي وسعه ليكون الأجل قريبا، وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار، هل هناك تعقيب للسيد الوزير ننتقل الآن إلى وزارة الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري، وأعطي الكلمة للمستشار السيد محمد الأنصاري فليتفضل.

* السيد المستشار محمد الأنصاري :

شكراً، السيد الرئيس المحترم

السادة الوزراء

السيدة والسادة المستشارين المحترمين

لا يخفى على أي إنسان أو مواطن من مواطني الرأي العام الوطني أن هناك انتظار كبير لما ستقوم به الحكومة الجديدة في شتى المجالات، الاقتصادية والاجتماعية والإدارية، وذلك بعد أن تتبعنا

التصريح الحكومي فكان من الأولويات هو الترشيد في شتى المجالات ومن بينها عدم تبذير الطاقات واستثمار الوقت، استثماراً يكون في خدمة المواطنين وفي خدمة البلد، وهذا مما سيوفر على بلادنا عددا من المسائل. منها :

1) كما قلت استثمار في مجال النقل، لأننا سنوفر عددا من المسائل فيما يخص النقل.

كذلك في المجال البيئي، سيوفر علينا عددا من المشاكل التي هي مرتبطة بالبيئة والمرتبطة أساساً بوسائل النقل وماينتج عن ذلك من تسممات داخل المدن الكبرى.

كذلك في ميدان الطاقة، بحيث أننا في الإدارة نشتغل إلى السادسة والنصف في فصل الشتاء، وهذا الشيء يكلف الإنارة والتدفئة إلى غير ذلك، والشيء الذي هو أساسي هو استغلال المرأة التي تشتغل في الإدارة بوقتها ولتصريف أمور بيتها وتربية أطفالها وقضاء مآربها وهذا شيء أساسي، وهذا الشيء كله، كيف يمكن أن يتبلور في إعادة النظر في المنهجية التي نتعامل بها داخل الإدارة المغربية من حيث التوقيت، والبديل في اعتقادنا هو استبدال التوقيت الحالي بالتوقيت المستمر فهذا التوقيت المستمر، والذي أبانت عنها لدراسات التي أجريت في المدن الكبرى خصوصاً المرتبطة منها بالتوقيت الصيفي والذي كانت تنهجه الإدارة في السنوات الماضية نظراً لنجاعته وإيجابيته والتي لم يكن لأي أحد أن ينكرها، وكذلك وسائل الإعلام السمعية والمرئية، قامت بعدد من الإستجوابات والندوات في التلفزة والتي بينت بأن الكثير من شرائح المجتمع المدني كلها تنادي بالتوقيت المستمر وخاصة المرأة المغربية التي تشتغل في الإدارة، وقد كان هذا المشكل محط اهتمام المجتمع المدني منذ عدة سنوات، وفي الولاية السابقة طرح هذا المشكل، وكان على الحكومة أن تجيب عليه إلا أنها لم تتمكن بعد من إقامة دراسته والتي تمكنها من أن تعتمد عليها لتمر إلى تطبيق التوقيت المستمر مع أنها لن ولم تنكر إيجابيته، والآن جاء الوقت والكل ينتظر التغيير، لماذا؟ ولنبدأ بهذا التغيير؟ وهذا هو الشيء الذي جعلني أسائل الحكومة في شخص السيد الوزير المكلف بالشؤون الإدارية، والأسئلة هي الثلاثة التالية :

1) هل الحكومة الحالية الآن بصدد إعداد دراسة شاملة بخصوص الرجوع أو اعتماد التوقيت المستمر؟

2) هل الحكومة تعتزم مستقبلا وبصفة جدية اعتماد التوقيت المستمر في الحياة الإدارية العامة للبلاد؟

3) إذا كان من الممكن أن نعرف الإجراءات والتدابير الاستعجالية والآنية لتهييئ المجتمع المدني للدخول في هذه التجربة التي ستوفر علينا الكثير وفي عدة مجالات كما أسلفت. وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير، فليتفضل مشكوراً.

* السيد عزيز الحسين وزير الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس

السيدة المستشارة المحترمة

السادة المستشارون المحترمون

أشكر السيد المستشار المحترم، السيد محمد الأنصاري، على طرحه هذا السؤال والذي هو فعلا يندرج من ضمن اهتمامات الحكومة الحالية التي ورثت هذا السؤال، الذي هو في الواقع يظل مطروحا، ولكن نحن على أتم الاستعداد للإجابة عنه، بشكل منهجي يعتمد على دراسة، وتساءلتم عن الدراسة، فعلا، هناك دراسة ستنطلق في الأيام القليلة لتكون القاعدة التي سنعتمد عليها في تحديد الموقف النهائي الذي يجب أن يكون موقف الحكومة فيما يخص هذا الموضوع الحساس، وتحدثتم عن العديد من الإيجابيات التي تأملونها للتوقيت المستمر، وشخصيا بحثت في الموضوع منذ أن وصلت إلى هاته الوزارة، فوجدت فعلا، استطلاعات للرأي فيما بين الموظفين على الخصوص، وجدت استطلاعات للرأي عند بعض الفئات الخاصة من المجتمع، ولكن تبقى تلك الارتسامات، والدراسة المنهجية التي تقوم على أسس علمية كما تعلمون شيء آخر، وبالتالي ففي الواقع نحن أمام أمرين : القرار الواضح الذي ستتخذه الحكومة بناء على دراسة جدية خلال أيام، ونحن على مقربة من فصل الصيف، والحكومة على عكس ما كان يفعل فيما مضى، وستعمل على أن يكون قرارها قراراً مرة أخرى، واضحا بالنسبة للإدارات ولمختلف المدن المغربية، وهناك حاليا تجربة، ولا زالت سائرة، هي تلك التي توجد بالدار البيضاء، بالنسبة لمصالح وزارة التجارة والصناعة والصناعة التقليدية، وكما ذكرتم هي تجربة محدودة وفي مجملها إيجابية، ولا يمكن أن نعتمد عليها وحدها، وعليه فلا بد لنا من أن نكون مطمئنين وأن نعتمد على دراسة جدية فيما تبقى من فصل الصيف، فهذا أمر مستعجل والحكومة مستعدة للإدلاء بموقفها قبل حلول فصل الصيف إن شاء الله. وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد الوزير، السيد المستشار من أجل التعقيب

* السيد المستشار محمد الأنصاري :

شكراً السيد الرئيس

استمعت كزملائي بكل إمعان إلى جواب السيد الوزير، وتتميما للحوار حول هذه النقطة بالنسبة لنا وللرأي العام الوطني الذي يتابعنا،

ونظراً لأهمية هذا الموضوع، فقد أشار السيد الوزير إلى أن هناك دراسة، ونود أن نعرف هل هذه الدراسة قد ورثت كما ورث هذا الملف؟ أم هي دراسة آنية وحالية، هذا هو السؤال الأول.

ثانيا : أن السيد الوزير أشار، وهذا اعتراف ضمني بأن هناك عدة إيجابيات بالنسبة للمؤسسات العمومية التي هي بصدد اعتماد التوقيت المستمر، وهي تابعة للدولة، كالمكتب الوطني الشريف للفوسفاط، وعدة مكاتب أخرى، وكذلك القطاع الخاص، الذي لا ننكر ولا يمكن أن ينكر أحد أنه إلى جانب الإدارة يحتوي على عدد كبير من الموظفين والموظفات الذين يصدق عليهم مايصدق على الموظف في قطاعات الدولة، وقد أخذوا عصا الصدق في هذا الميدان وبدأوا يتأقلمون مع التوقيت المستمر بحوافزه، كذلك العالم القروي، وعندما نقول العالم القروي نتكلم عن نصف مجتمعنا بمقتضى الإحصائيات الرسمية، أي مايقرب من 50% والقاطن بالعالم القروي في مجمله ويعيش على ما يسمى قهراً بالتوقيت المستمر، فالتلميذ في المدرسة لا يلتحق بمنزله أو بسكناه، وإنما يبقى في المدرسة ينتظر حصته اللاحقة، والموظف كذلك الذي يبعد مكتبه عن القرية والتي يسكن بها يبقى بحكم عمله ينتظر الثانية والنصف، وبالتالي فهو محكوم عليه بتوقيت مستمر مقنّع في إطار التوقيت الغير المستمر، وهو في هذه الوضعية وهذا التشتت، ولأنه لا يمكن أن ننظر إليه بهذا المنظر فقط، فالإدارة لها نظرة لهذا المشكل، ولكن المجتمع المدني والفاعلين والمتفاعلين لهم كذلك نظرة مع الإدارة وما يتسبب لهم ذلك من إشكاليات للتنقل والمبيت إلى غير ذلك ونتمنى أن يؤخذ هذا الملف بجدية، نظراً لما نترقبه من الحكومة وهذا ليس عليها بعزيز، والسيد الوزير عزيز، ونأمل عما قريب أن يخرج هذا إن شاء الله بقرار يكون في مصلحة بلدنا، وشكراً لكم.

✱ السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار، هل هناك تعقيب للسيد الوزير.

✱ السيد وزير الوظيفة العمومية :

تفضل السيد المستشار المحترم، بإضافة بعض الأسئلة ولذا فإني مضطر لإعطاء بعض الإيضاحات، ففيما يتعلق بالدراسة، والتي قيل عنها هل كانت دراسة موجودة أم هي حديثة العهد؟ أقول : كان هناك مشروع كبير ابتدأ قبل أن نصل إلى هذه الحكومة، وهو مشروع تحديث الإدارة بتعاون مع «البنوك»... وفي إطار هذه الدراسة تدخلت شخصيا وألححت على أن تدرج دراسة خاصة بالتوقيت المستمر، وستبتدئ هذه الدراسة في الأيام القريبة، وبكل صراحة فأنا شخصيا مع إحساسي، وأتحدث عن نفسي وعن شخصي - ومع إحساسي بالإيجابيات، فأعتقد أننا إذا أردنا أن نقوم بعمل جاد، يجب أن نترك الأحاسيس جانباً وأن نقوم بدراسة جادة تزن السلبيات والإيجابيات، وتقرر بكل موضوعية ما يصلح، ولأنني أعتقد أنك لا تخالفني كما لا يخالفني الغير، إننا في حاجة إلى إدارة فعالة تراعي المواطن ومصلحته وتراعي المردودية، وكثيراً ما نعتقد أشياء إيجابية، وقد تكون ضد هذه الأشياء، وضد مصلحة المواطن وضد مصلحة البلاد، وأشياء أخرى كثيرة مما لا نقدر أن نقول أنها إيجابية، وقد تكون على العكس سلبية، ولكي تتحقق من ارتساماتنا أنها مبنية على أساس، فلا بد لنا من أن نقوم بدراسة جادة، وأشكركم.

✱ السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد الوزير، ونمر إلى السؤال الأخير، ويتعلق بوزارة السياحة وأعطي الكلمة لأحد السيدين أحمد التويزي أو السي عمر الجزولي، الكلمة للسيد أحمد التويزي، فليتفضل.

✱ السيد المستشار أحمد التويزي :

شكراً للسيد الرئيس،

أرجو تأجيل هذا السؤال إلى جلسة مقبلة لعدم تواجد أحد المستشارين، أحمد التويزي وعمر الجزولي. حيث تعذر عليهم ذلك. وشكراً.

✱ السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار

إذن، لقد تخلصنا من جميع الأسئلة المدرجة، فشكراً للسادة الوزراء وللسادة المستشارين، هناك نقطة نظام للنائب المحترم.

✱ السيد المستشار :

كان هناك اجتماعا للجنة الفلاحة والإقتصاد، ولم نبلغ بأي استدعاء، أي لم نتوصل بأي استدعاء من طرف اللجنة، علما بأننا أعضاء في مكتب هذه اللجنة، وإذن، نطلب من السيد الرئيس محتوى هذا الإجتماع المرتقب مع إدارة مجلس المستشارين حتى نتمكن من الحضور في هذه اللجان وأن تضبط الإستدعاءات لأعضاء هذه اللجان.

✱ السيد رئيس الجلسة :

الرئاسة سجلت طلبكم، وسنرى مع المسؤولين على هذا المشكل.

إذن، شكراً للجميع.

رفعت الجلسة.